

أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

-دراسة قياسية تحليلية-

The impact of economic growth and inflation on unemployment in Algeria during the period of "1986-2017"- an analytical econometric studyط.د. حمداني نعيمة¹، أ.د. مبابي عبد المالك²¹ جامعة الجزائر 3- الجزائر ، hamdani.naima@univ-alger3.dz² جامعة الجزائر 3- الجزائر ، mebani.abdelmalek@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2019/08/30

تاريخ القبول: 2019/05/23

تاريخ الاستلام: 2019/03/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد نموذج قياسي يوضح أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2017)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدرجة في النموذج ووجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير والطويل، وعلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية) باعتباره أكثر استقطاباً للأيدي العاملة.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

(ARDL)، الجزائر.

تصنيفات JEL: C01، E24، E31، F43.

Abstract:

This study aims at presenting an applied model at clarifying the effect of economic growth and inflation on the unemployment in the Algerian economy during the period of 1986-2017 by using the ARDL model.

The results showed through the test of the limits that there is a common

المؤلف المرسل: حمداني نعيمة، الإيميل: naimahamdani42@gmail.com

integration between the variables which are included by the model. The study also found that there is a direct and positive relationship between the rate of inflation and unemployment rate in the short and long term, and a negative relationship between the rate of economic growth and the variable of unemployment during the study period.

Keywords: Economic Growth; Inflation; Unemployment; Self-Regression Regression Model (ARDL); Algeria.

Jel Classification Codes: C01, E24, E31, F43.

1. مقدمة:

تعد البطالة من أبرز المشكلات التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها، لما لها من تأثير على كافة الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية. كما تحتل إشكالية البطالة والتضخم مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، باعتبارها واحدة من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية الواجب اتباعها لدفع عجلة النمو وكذا تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. ولقد قام فيليبس بدراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، التضخم، ومعدل البطالة والتي توصلت إلى أنه كلما زادت مستويات التضخم كلما قلت معدلات البطالة والعكس صحيح. وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات كل من التضخم والبطالة وجب عليها تحديد العلاقة بين هذين المتغيرين في اقتصادها، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي.

1.1 الإشكالية: بناء على ما سبق تتمثل إشكالية دراستنا في التساؤل التالي: ما مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الاقتصاد الجزائري؟.

2.1 فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة عكسية ما بين معدلات البطالة ومستويات التضخم.
- تتأثر معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري بدرجة متفاوتة مع معدلات التضخم
- يرتبط تغير معدلات البطالة في الجزائر إيجابا بتطور معدلات النمو الاقتصادي.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة البطالة، إضافة إلى قياس أثر

النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الجزائري، يتعلق بتأثير كل من النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر، نظراً لدوره الفعال في وضع السياسات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5.1 منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تضمن عرضاً تحليلياً للعلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة. كما استعنا بالمنهج القياسي لدراسة اتجاه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

6.1 مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة بالاعتماد على جملة من المصادر الأولية والمتمثلة في المراجع والمقالات والتقارير الاقتصادية. بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الواردة في تقارير بنك الجزائر، وكذا الديوان الوطني للإحصائيات، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

7.1 أداة الدراسة:

أما الأدوات المستخدمة فهي الإحصائيات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى حزمة برنامج (Eviews10) الإحصائي.

2 الخلفية النظرية والدراسات التطبيقية:

1.2 مستوى الأدبيات التطبيقية

● دراسة (اسوان عبد القادر زيدان، أمنة عبد الاله حمدون، 2011): تمثلت في تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغيير البطالة للفترة (1990-2008) باستخدام قانون Oukn في كل من دولة العراق والجزائر. حيث تؤكد الدراسات القياسية التي أجريت في العراق عدم وحدة المعايير الإحصائية مما لا يمكن التحديد الدقيق لمعامل Oukn. كما تبين الدراسة القياسية التي أجريت في الجزائر أن المعدل الطبيعي للاقتصاد الجزائري هو في حدود 5.2%.

وهي النسبة اللازمة لبقاء معدل البطالة ثابتاً. في حين أن دراستنا تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التضخم ومعدلات البطالة وهنا يكمن وجه الاختلاف.

● **دراسة (خربوش مصطفى، 2015):** عالج الباحث في دراسته العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المشترك. وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام طريقة Johnson إلى إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما. بينما عالجنا في دراستنا نفس المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

● **دراسة (طالب سومية شهيناز، د. لبيب محمد البشير، 2016):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس كل من أثر النمو الاقتصادي والتضخم والنمو السكاني ورأس المال على معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني للفترة (1990-2012)، باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية ما بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أظهرت أيضاً وجود علاقة سببية ما بين هذين المتغيرين، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية (قانون اوكن). إلا أن معدل التضخم والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لم تكن له أي علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدل البطالة.

2.2 التحليل الاقتصادي لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعلاقتهما بالبطالة

يعتبر تحقيق التوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل، من بين الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد. إلا أن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يساهم في رفع معدلات النمو وكذا معدلات الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون على حساب أهداف مماثلة لا تقل أهمية، وفي مقدمتها الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. يمثل الجدول رقم (01) نسب كل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة.

الجدول 1: معدلات البطالة، النمو والتضخم

السنوات	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	السنوات	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
1986	0,40	12,37	18	2002	5,60	1,41	25,7
1987	-0,69	7,44	21,4	2003	7,20	4,26	23,3
1988	-1,00	5,91	15,2	2004	4,30	3,96	17,7
1989	4,40	9,30	18,1	2005	5,90	1,38	15,3
1990	0,8	16,65	19,7	2006	1,68	2,31	12,3
1991	-1,2	25,88	21,2	2007	3,37	3,67	13,8
1992	1,80	31,66	23,8	2008	2,3	4,85	11,3
1993	-2,10	20,54	23,15	2009	1,63	5,73	10,2
1994	-0,89	29,04	24,36	2010	3,63	3,91	10
1995	3,79	29,77	28,1	2011	2,89	4,52	10
1996	4,09	18,67	25,9	2012	3,37	8,89	10,96
1997	1,09	5,73	26,41	2013	2,76	3,25	9,82
1998	5,10	4,95	28	2014	3,78	2,91	9,79
1999	3,20	2,64	29,3	2015	3,76	4,78	11,2
2000	3,81	0,33	28,89	2016	3,3	6,39	10,5
2001	3,00	4,22	27,3	2017	1,6	5,59	11,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يمثل تغيرات كل من معدلات البطالة، النمو والتضخم في الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 2017، نجد أن هناك تفاوت في نسب هذه الأخيرة من سنة لأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى التمويل النقدي الضخم الذي تطلبت استراتيجيته التنمية في الجزائر خلال سبعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى تدهور أسعار البترول التي لم تتجاوز 8 دولار للبرميل، وذلك ابتداء من مارس 1983 إلى غاية أوت 1986. ولمواجهة عجز الميزانية الناجم عن تفاقم أزمة التمويل لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض، وكذا التمويل غير التقليدي المتمثل في الإصدار النقدي بدون مقابل من المنتجات. هذا ما انعكس سلبا على معدلات التضخم التي بلغت نسبتها

12.37% في سنة 1986 (الزهرة، 2013، صفحة 209) وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة قليلا في سنتي 1987-1988 إلا أنه ونتيجة للسياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة وكذا التحرير التدريجي للأسعار، ارتفعت معدلات التضخم مجددا لتبلغ أقصى قيمة لها في سنة 1992 بنسبة 31.66%. لكنها تراجعت قليلا في سنة 1995 بسبب ضبط الانفاق العام وتثبيت كتلة أجور العمال (سلامي، 2015، الصفحات 32-33).

من جهة أخرى، نلاحظ عدم استقرار معدلات البطالة خلال العشرية الأولى لهذه الفترة، حيث انتقلت نسبتها من 18% سنة 1986 الى 21.4% سنة 1987. لتتخف في سنة 1988 إلى 15.2%، لكن سرعان ما عادت الارتفاع وبنحى متزايد لتبلغ ذروتها في سنة 1995 بنسبة 28.1%، ويعود هذا للاستقرار في معدلات البطالة إلى الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري خاصة بعد عجز جل المؤسسات العمومية عن استحداث مناصب شغل جديدة (طاهر، 2016، صفحة 208). وفي الواقع يمكن تفسير الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة بانخفاض النشاط التنموي، حيث أدى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى أضعف مستوياته حيث قدر بـ 1.00% سنة 1988 وقد أثر هذا الاتجاه على جميع القطاعات خاصة مع تراجع الوفرة المالية وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية والصعوبات التي عرفت ميزانية تسيير الدولة (أديوش، دحماني محمد، 2013، صفحة 190).

على الرغم من أن معدل النمو عرف انتعاشا ملحوظا في سنة 1989 قدر بـ 4.4%، إلا أن الوضعية الأمنية السيئة التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات انعكست عليه سلبا، أين شهد معدل النمو انخفاضا محسوسا بلغت نسبته 0.89%- في سنة 1994، أما في سنة 1995 فقد سجل المعدل ارتفاعا قدر بـ 3.8% وذلك بسبب انتعاج الحكومة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، لكنه انخفض مجددا في سنة 1997 ليصل إلى 1.09%. وأرجع الخبراء ذلك إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الانتاج الزراعي بـ 24%. أما خلال الفترة (1998-2000) عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول الذي دعم مكانة الجزائر في الساحة الدولية (صباح و برحومة، 2014، صفحة 101).

وفي المقابل نجد مع بداية سنة 1997 تحسن ملحوظ في المستوى العام للأسعار حيث انخفض إلى 6.1% بسبب تفعيل الحكومة لسياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي (1994-1996). ثم واصل الانخفاض ليصل إلى أدنى قيمة له والتي بلغت 0.33% سنة 2000، ويرجع السبب إلى البرنامج الهيكلي الذي أعطى ثماره بخصوص التحكم في التضخم

(قندوز، طارق، 2017، الصفحات 1-2)، ليرتفع معدل التضخم مجددا بشكل ملحوظ في سنة 2001 بـ 4.22% وهذا عائد إلى نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (لزغر و فضيل رايس، 2012، صفحة 194) ، لكنه سرعان ما انخفض إلى 1.41% وذلك نتيجة تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. أما في سنة 2003 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا آخر حيث بلغ مع نهاية 2004 نسبة 4.26% وهذا راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي (سلامي، 2015، صفحة 32).

أما الفترة (2005-2009) فقد عرفت قفزة نوعية في حجم الغلاف المالي المقدر بـ 150 مليار دولار الذي خصص لبرنامج دعم النمو، ومن الملاحظ في هذه الفترة أنه إذا تم ربط معدل النمو بمعدل البطالة نجد أن العلاقة تكون ضعيفة، لأننا نجد معدلات مرتفعة من البطالة وفي نفس الوقت تتحقق معدلات نمو إيجابية، وهذا راجع إلى زيادة عائدات صادرات المواد الأولية وموارد الطاقة وخاصة البترول مع إهمال باقي القطاعات (الشمري و م.م عبد الجاسم، 2014، صفحة 191).

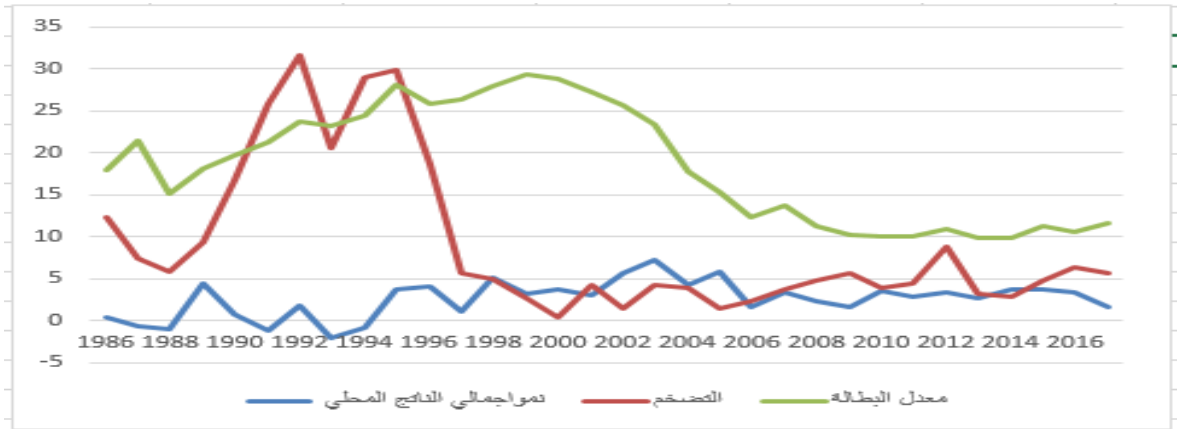
مقابل ذلك أدى هذا التمويل إلى اختلال توازن العرض والطلب الكلي المغذي للسياسة النقدية التوسعية حيث ظهر في شكل فجوة تضخمية محسوسة بلغت نسبتها 4.86% عام 2008، كما سجل معدل التضخم سنة 2009 أعلى معدل له طوال هذه الفترة حيث قدرت النسبة بـ 5.73% ، هذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية للانخفاض في نسبة النمو خارج قطاع المحروقات وارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة، حيث تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف عام 2008 (قندوز، طارق، 2017، صفحة 2).

من جهة أخرى تميزت الفترة (2010-2014) كغيرها من الفترات السابقة بارتفاع في معدلات التضخم سببه مشكل العرض والطلب في سوق السلع الاستهلاكية، كون الجزائر من الدول التي تحتل فيها الواردات الغذائية مكانة هامة في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف وعدم تنوع الإنتاج الوطني (لزغر و فضيل رايس، 2012، صفحة 83). إلا أنه ومع هذا الارتفاع المشهود في معدلات التضخم، نلمس تحسنا ملحوظا في معدلات البطالة مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغت سنة 2014 حوالي 9.8% ، وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة واستقطاب استثمارات أجنبية خاصة من جهة أخرى (رزق و بن لوكيل رمضان، 2017،

صفحة 188). مقابل ذلك تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام حيث بلغت نسبته 9.8% كأقصى حد له كنتيجة لهذا البرنامج خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة التي سجلت معدلات نمو سالبة.

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، حيث ارتفع من 2.9% سنة 2014 إلى 6.4% سنة 2016 ثم تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2017 ليصل إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية الذي يعتبر المحرك الأساسي للتضخم (rapports annuels, 2017, p. 26). في حين يتواصل انخفاض معدل النمو بوتيرة ملحوظة حيث بلغ 1.6% نتيجة الانخفاض الذي عرفته عائدات الصادرات النفطية، كما أدى ذلك إلى ارتفاع في معدل البطالة من 9.8% سنة 2014 إلى 11.7% سنة 2012 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، الصفحات 25-48). بالإضافة إلى عدم توافق متطلبات سوق العمل مع الشهادات الجامعية.

الشكل 1: تطور معدل البطالة وعلاقته بمعدي النمو الاقتصادي والتضخم خلال الفترة (1986-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel وقاعدة معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

3 منهجية الدراسة القياسية:

سنقوم في هذه المرحلة بدراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة باستعمال نموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1986-2017).

1.3 التعريف بالنموذج:

$$chom = f(gdp, inf)$$

تنقسم متغيرات النموذج إلى:

البطالة (chom): البطالة هي حالة تتميز بوجود أشخاص لا يعملون بأجر في نشاط منتج. هذا يعني أن الشخص العاطل عن العمل هو الشخص الذي يبحث عن أي عمل مقابل أجر ولكنه غير قادر على العثور على أي وظيفة تناسب قدرته. (SHAIKH Saleem, 2010, p. 287)

النمو الاقتصادي (gdp): هو الزيادة في الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل أو المنتج الذي يقاس عادةً بإجمالي الناتج المحلي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP). إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها سمة من سمات النمو الاقتصادي، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى المعيشة إذا لم يتم توزيع النمو بالتساوي. (Richard Grabowski, 2007, p. 05)

التضخم (inf): يعني الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة (Dwivedi, 2005, p. 21)

2.3 تحديد درجة التأخير المثلى:

الجدول 1: تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-195.0150	NA	470.7125	14.66778	14.81176	14.71059
1	-180.0615	25.47624	304.8256	14.22678	14.80271	14.39803
2	-168.0858	17.74190	251.9046	14.00635	15.01423	14.30605
3	-148.9470	24.10068*	128.0720*	13.25533*	14.69515*	13.68347*
4	-145.8813	3.179245	230.8703	13.69491	15.56667	14.25148

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

يوضح الشكل أعلاه أن درجة التأخير المقبولة هي $p=3$ ، لأنها تقابل أقل قيمة عند معياري AIC و SC.

3.3 تحديد صيغة النموذج:

سنقوم بصياغة النموذج في الشكل التالي:

$$d(chom_t) = c + \beta_1 chom_{t-1} + \beta_2 inf_{t-1} + \beta_3 gdp_{t-1} + \sum_{i=1}^m y_1 d(inf)_{t-i} + \sum_{i=1}^m y_2 d(gdp)_{t-i} + \sum_{i=1}^m y_3 d(chom)_{t-i} + \varepsilon_t$$

4 تحليل نتائج الدراسة القياسية:

في هذه الخطوة سنقوم بإجراء الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1.4 اختبار الاستقرار

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية، وكذا خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها. رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا اعتمدنا على اختبارين وهما اختبار Augmented–Dickey Fuller وكذا اختبار Phillips- Perron ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول 3: اختبار استقرار السلسلة

السلسلة	gdp	chom	inf
درجة الإستقرارية	في المستوى	في الفرق الأول	في الفرق الأول
درجة تكاملها	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول (3) أن للمتغيرات (chom/ inf) جذر للوحدة، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة بالنسبة للفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من الرتبة I(1)، بينما تظهر لنا متغيرة (gdp) ساكنة عند مستواها، وبالتالي هي متكاملة من الرتبة I(0).

2.4 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

في إطار اختبار الحدود (ARDL)، توضح نتائج الجدول أدناه أن قيمة إحصائية (F)، هي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 10%، 5% و 1%، وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم ويبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الجدول 4: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.112909	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size		Finite Sample: n=35		
	29	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

3.4 التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من النمو والتضخم مع البطالة، سنعمد إلى قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه الخطوة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول أدناه، أين نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغيرات المدرجة في النموذج.

الجدول 5: مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-8.821189	7.932939	-1.111970	0.2787
INF	1.040222	0.679755	1.530290	0.1409
C	31.42988	22.36031	1.405610	0.1745
EC = CHOM - (-8.8212*PIB + 1.0402*INF + 31.4299)				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت بإشارة سالبة (-0.06) وعند مستوى معنوية 1%، 5% بمعنى أن 6% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال السنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول الموالي يوضح نتائج تقديرات حد تصحيح الخطأ.

الجدول 6: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ل نموذج ARDL (المتغير التابع chom)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CHOM)
Selected Model: ARDL(1, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/03/19 Time: 13:03
Sample: 1986 2017
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.100863	1.001993	2.096684	0.0483
CHOM(-1)*	-0.066843	0.043190	-1.547646	0.1366
PIB(-1)	-0.589633	0.240630	-2.450378	0.0231
INF(-1)	0.069531	0.053025	1.311297	0.2039
D(PIB)	-0.088236	0.150426	-0.586575	0.5637
D(INF)	0.043033	0.061975	0.694357	0.4951
D(INF(-1))	-0.032603	0.053840	-0.605556	0.5513
D(INF(-2))	-0.187215	0.052137	-3.590842	0.0017

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

5 نتائج اختبارات تشخيص النموذج:

1.5 اختبار LM- TEST للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نتائج كل من إحصائية فيشر (F) تشير إلى أن:

Prob 0.83 > 0.05 ونفس الشيء فيما يخص Obs* R-squared حيث Prob 0.72 هي أكبر من مستوى

معنوية 5 % ما يعني قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول 7: نتائج اختبار LM- TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.289377	Prob. F(3,18)	0.8325
Obs*R-squared	1.334305	Prob. Chi-Square(3)	0.7210

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

2.5 اختبار عدم ثبات نموذج ARDL بطريقة التباين:

الجدول 8: نتائج اختبار HETEROSKEDASTICITY TEST

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.102815	Prob. F(9,18)	0.4083
Obs*R-squared	9.951872	Prob. Chi-Square(9)	0.3544
Scaled explained SS	3.924914	Prob. Chi-Square(9)	0.9163

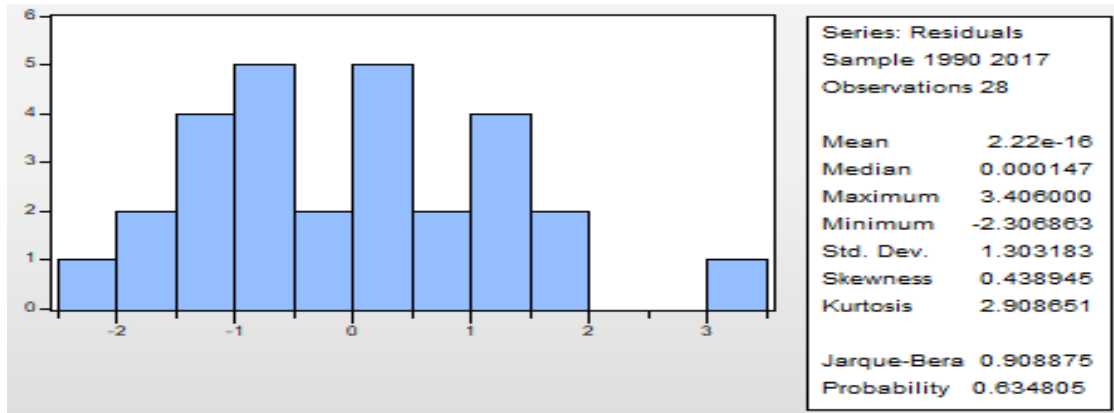
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن $\text{Prob } 0.40 > 0.05$ وعليه نقبل فرضية عدم الثبات التي تقر بعدم

وجود ثبات التباين.

3.5 اختبار توزيع البواقي: normality test

الشكل 2: نتائج اختبار Normality test



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

تشير نتائج اختبار (Jarque- bera) أن الأخطاء العشوائية في النموذج المقدر تتبع توزيعا طبيعيا

$\text{prob } 0.63 > 0.05$.

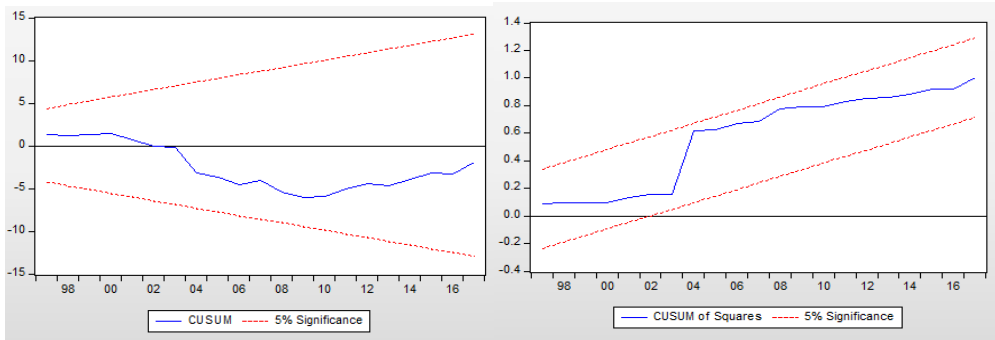
6 اختبار إستقرارية النموذج (Stability Test):

لا بد من استخدام أحد الاختبارات والمتمثلة في المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي

لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود

أي تغيرات هيكلية، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأمد مع المعلومات قصيرة الأمد.

الشكل 3: نتائج اختبار استقراره النموذج (Stability Test)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

7 الخاتمة:

عرف الاقتصاد الوطني العديد من فترات الركود وفترات الرواج منذ الاستقلال، أهمها سنة 1986 حيث دخل الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، نجم عنها ظهور اختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية الإجمالية مما استدعى القيام بجملة من الإصلاحات منها برنامج التعديل الهيكلي والاستقرار وبرنامج دعم النمو الذي كان له أثرا كبيرا على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- استقرارية المتغيرات (chom/ inf) عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من الرتبة (1)I، في حين متغيرة معدل نمو الناتج المحلي (gdp) تظهر لنا ساكنة عند مستواها، وبالتالي هي متكاملة من الرتبة (0)I.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن المتغيرات تأخذ شكلها الطبيعي بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها.
- أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم ما يعني رفض الفرضية الأولى

ويمكن القول أنها تتماشى عكس النظرية الاقتصادية.

• الارتفاع الملاحظ لمعدلات البطالة خلال الفترة (1986-2000) كان نتيجة المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، أين عاشت الجزائر أزمات اقتصادية مختلفة، بدءاً من أزمة البترول سنة 1986 -التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات كما شهدت تسريح جماعي للعمال- إلى العشرية السوداء والتي كان لها أثر مباشر على الاقتصاد الجزائري حيث شهد هذا الأخير انكماشاً غير مسبوق، كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة. أما التراجع الظاهر مع مطلع الألفية الجديدة لا يعود للتنظيم المحكم لسوق العمل وإنما لتحقيق أثر البرامج التنموية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، ما يثبت صحة الفرضية المتبناة والتي مفادها ارتباط تغير معدلات البطالة في الجزائر إيجاباً بتطور معدلات النمو الاقتصادي.

8 توصيات البحث:

- تثبيت شبكة معلوماتية وطنية لقياس اليد العاملة وهذا لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.
- رسم سياسة فعالة لمواجهة مشكلة التضخم عن طريق إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها سياسات تصب في اتجاه التنوع الإنتاجي وتقليل الاسترداد من الخارج.
- التوجيه الجيد للاستثمارات المحلية والأجنبية نحو المؤسسات التي تخلق نمو اقتصادي وتعتمد على استخدام عنصر العمل أكثر من رأس المال مما يسمح بتقليل معدلات البطالة.
- دعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية.....) باعتباره أكثر استقطاباً للأيدي العاملة.
- الإصلاحات الهيكلية ضرورية لزيادة الإنتاجية لضمان انخفاض دائم للبطالة.
- اتباع الحكومة سياسة تعزيز النمو التي من شأنها خلق الظروف الملائمة لفرص عمل طويلة الأمد لاستيعاب قوة العمل المتنامية والحد من البطالة.
- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني لتكون له آثار إيجابية على تحريك عجلة النمو.

قائمة المراجع

- Dwivedi, D. (2005). *macroeconomics "theory and policy"* (éd. 2nd ed,). India: McGraw Hill Education.
- rapports annuels, d. l. (2017). *EVOLUTION DES PRIX " chapitre3"*.
- Richard Grabowski , S. M. (2007). *Economic Development " A regional, institutional, and historical aproach"*. M.E Sharp Inc, London-England.
- SHAIKH Saleem. (2010). *Business Environment* (éd. 2nd edition). India: Pearson Education inc.
- أحمد سلامي. (2015). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014. أداء المؤسسات الجزائرية، 4(7).
- أدريوش, دحماني محمد. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، المحرر)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2017). التطورات الاقتصادية والاجتماعية الفصل 2.
- بن بركة الزهرة. (جوان, 2013). دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-1990. أبحاث اقتصادية وإدارية، 7(1).
- جليط طاهر. (ديسمبر, 2016). دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014. البحوث الاقتصادية والمالية، 3(2).
- حسين عباس الشمري، و عباس علي الله م.م عبد الجاسم. (2014). تحليل أثر النمو الإقتصادي في تغيير معدلات البطالة العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011). القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، 16(3).
- زروقي صباح، و عبد الحميد برحومة. (جوان, 2014). دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك. أبحاث اقتصادية وإدارية، 8(1).
- علي لزغر، و فضيل رايس. (جوان, 2012). الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009). الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال (01).
- قطوش رزق، و بن لوكيل رمضان. (2017). تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية.

إقتصاديات شمال إفريقيا، 13(17).

قندوز, طارق. (13 نوفمبر, 2017). رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم, سعر

الصرف, الفساد الإداري. تم الاسترداد من

<https://giem.kantakji.com/article/details/ID/576/print/yes>(consulté
le 13/11/2017).